

فروق صرفية

م.د. رعد سرحان إبراهيم

كلية التربية / جامعة سامراء

morphological differences
submitted by the researcher
Assist. pro. Raad Sarhan Ibraheem
College of Education
Samarra University

يسعى البحث إلى إبراز أهم الفروق التي من شأنها تحديد المسمى الذي يتجانس والمفردات الصرفية في المشتركات بين الأوزان والصيغ الصرفية؛ وذلك عن طريق فكّ التداخل الذي يحصل في الأفعال، والمشتقات، من خلال الاستناد على القواعد المطّردة في المادة الصرفية، فضلاً عن السياق باعتباره نقطة جوهرية في تحديد المعنى المراد في إطلاق الأحكام؛ لأن القوالب السياقية التي تُوضع فيها القرائن اللفظية والمعنوية تُعدّ من أهم الشروط التي تُكسب الأوزان والصيغ الصرفية صفتها التعريفية والمصطلحية.

Summary

The research seeks to highlight the most important differences that would define homogeneous terms and morphological vocabulary in the common denominators between weights and morphological formulas; By decoding the overlap Which occurs in verbs and derivatives, By relying on the exponential rules in the morphological matter, As well as context as a key point in determining the intended meaning of pronouncing judgments; Because contextual templates in which clues are made verbally and with meaning are among the most important conditions in which weights and adverbial formulas acquire their declarative and idiomatic nature.

المقدمة

الحمد لله الذي جعل العربية لسان المسلمين، والصلاة والسلام على من أحاط بالعربية علماً وبيئاً، وعلى صحابته وآله الطيبين الطاهرين: قد انصبت اهتمامات الباحثين في موضوعات مشابه لما ندرسه في هذا البحث وهي: ظاهرة المشتركات الصرفية التي نطالعتها في المؤلفات من دون أن ينشغلوا بما يفرق بين هذه المشتركات في بنيتها الوزنية، بل حتى المؤلفات الصرفية لم تُعنى بالمعايير والقرائن المعنوية ولا اللفظية التي من شأنها أن تخلّص القارئ من الالتباس الحاصل بين الأوزان؛ ولعلّ السبب في ذلك هو عرض المادة الصرفية في مؤلفاتها بالطريقة المعيارية التي تتحدّث عن القواعد العامة في صياغة الأفعال وتصريفاتها، وكذلك الاشتقاقات وكيفية صياغتها – من دون التطرّق للترابط التعبيري الذي يحدد الوظيفة الصرفية للصيغ والأوزان – وهذا الأمر لا غبار عليه؛ لأن المؤلفات الصرفية عُيّنت بالجانب التعليمي الذي يحتمّ على مادتها أن تكون ضمن إطار الجمود المعياري وعدم التوسع في عرض الفروقات بين هذه المشتركات، لذا جاء هذا البحث الموسوم بـ(الفروق الصرفية) الذي حاولنا فيه فكّ الالتباس الذي يشوب بعض أبنية الأفعال والمشتقات كالأوزان المشتركة بين الفعل الماضي والأمر، والصيغ المشتقة كالصفة المشبهة وصيغ المبالغة، فضلاً عن التداخل بين الأفعال والأسماء في بعض أبنيتها؛ وذلك من خلال تحديد القرائن اللفظية والمعنوية، أو من خلال المعايير التي نعتمدها في صياغة الأبنية وإيجاد الفروق الدقيقة التي تمكننا من تحديد النوع البنائي للبنى الصرفية الذي بدوره يفكّ الالتباس في التداخل بين هذه المشتركات الصرفية.

تكمّن أهمية الموضوع في كونه:

- 1- أحد الموضوعات الجديدة في دراستها، وإن كان قد سبق بدراسة مماثلة له، ولكن في علم الصرف، وإنما في علم اللغة متمثلاً بكتاب (الفروق اللغوية) لأبي هلال العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، وكذلك في علم النحو متمثلاً بكتاب (الفروق النحوية في اللغة العربية دراسة في وظائف المفردات) للدكتور شهاب أحمد إبراهيم.
 - 2- يمتاز هذا البحث بما يبرزه من تعدد للاستعمالات الصيغية ووظائفها، وهذا ما أوضحه البحث في الفرق بين الصفة المشبهة وصيغ المبالغة التي تأتي على وزن واحد، فضلاً عن التعدد الدلالي الذي نجده في صيغ المبالغة في صفات الله عزّ وجلّ.
- اقتضت طبيعة البحث أن يكون على ثلاثة مباحث، جاء المبحث الأول موسوماً بـ(فروق بين الأفعال)، أمّا المبحث الثاني فقد جاء بعنوان (فروق بين المشتقات)، أمّا المبحث الثالث فقد جاء بعنوان (فروق بين الأفعال والأسماء)، ثم ختمّ البحث بأهم النتائج التي توصل إليها، وفي الختام أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وحسبي أنني اجتهد فإن أصبت فبتوفيق من الله ومنه، وإن أخطأت فمن نفسي، والحمد لله أولاً وآخراً.

المبحث الأول فروق بين الأفعال

لا يخفى على متخصص اللغة العربية الفروق الواضحة بين الأفعال من جهة الدلالات الزمنية فالماضي، والمضارع، والأمر تختلف دلالاتها الزمنية بحسب ما يقتضيه المعنى المراد، وليس هذا فحسب فالبنية لها صورتها في تحديد نوع الفعل أيضاً، ولكن الذي يشغلنا في هذا المبحث هو بيان التداخل الذي يحصل في بنية الأفعال وإيجاد الفروق التي تُظهر الفعل على صورته الحقيقية.

يأتي الفعل الماضي للدلالة على الماضي، أما الأمر فيأتي للدلالة على الاستقبال، كقولك من الثلاثي: (كَتَبَ، اُكْتُبْ)، و(جَلَسَ، اجْلِسْ) وغيرها كثير، والفرق بين البنيتين واضح جلي ففي فعل الأمر همزة وصل زيدت للتخلص من النطق بالسكن، ولكن هذه القاعدة غير مطردة في كل صياغات الأفعال فهناك من الأفعال ما تتداخل البنيتين فيه، كقولك من الرباعي: (دَخَرَ، دَخِرْ) فإن التشكيل الحركي لهذه الفعل وما شابه في الأصول مُلزِمٌ للتفريق بينهما في حالتي الماضي والأمر؛ لأن الفعل الماضي الرباعي المجرد لا يكون إلا على وزن (فَعَّلَ)^(١)، وعلى هذا التخصص يكون التفريق ممكناً بين الماضي والأمر إذا كان مجرداً، ومثل ذلك: (زَلَزَلْ، زَلَزَلْ) فإننا نجد أن لام الفعل الأول قد جاء مفتوحاً في الماضي ومكسوراً في الأمر، أمّا في قولنا: (أَحْسَنْ، وَأَحْسِنْ) فالماضي مبني على الفتح والأمر مبني على السكون، وهذا البناء الإعرابي ينطبق على جميع الأفعال سواء أكان ثلاثياً أم رباعياً أم مزيداً، فهذه علامات واضحات تضع كل منهما في مكانته البنوية، ولكن إذا دخلت على هذه الأفعال (تاء) المطاوعة فإن الالتباس فيهما سيكون كبيراً فنقول: (تَدَخَّرَجْ) في الماضي، و(تَدَخَّرَجْ) في الأمر ففي البنيتين تتداخل وفي الصورة التباس لذا لا بدّ من وجود قرينة لفظية في السياق. إن التفريق بين الفعل الماضي من الرباعي المزيد بـ(تاء) المطاوعة وفعل الأمر يكون بقرائن لفظية تكون في سياق الكلام يمكن الاستدلال بها لمعرفة أيهما الماضي من الأمر؟

١. وجوب إظهار الفاعل مع الفعل الماضي فنقول: (تَدَخَّرَجْ الحجرُ) ففي هذا التركيب لا يجوز إضمار الفاعل؛ لأن حذفه لا يكون إلا مع المصدر^(٢) كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نَكُنْ فِي يَوْمِ ذِي مَسْعَبَةَ﴾ [البلد: ١٤]، أو في باب نائب الفاعل كقولك: (ضَرِبَ عمرو)^(٣)، وقد حدّ النحويون حذف الفاعل جوازاً بعدة أوجه^(٤):

الأول: ألا يكون للمتكلم غرض في ذكره.

الثاني: أن يترك ذكره للتعظيم له أو للاحتقار.

الثالث: أن يكون المخاطب قد علمه.

الرابع: أن يخاف عليه من ذكره.

فإذا قارنا هذه الوجوه مع قولنا: (تَدَخَّرَجْ الحجرُ) فلا مسوغٌ للحذف؛ لأنه لا يندرج تحت أي وجه من هذه الوجوه، فلما وجب الإظهار بان الفرق بين الماضي والأمر، وليس هذا فحسب فإن حذف الفاعل مع هذه البنية لا يستقيم له المعنى فلا يُعرَفُ مِنَ الْقَائِلِ هل الفعل منسوب للعاقل أم لغيره؟ أمّا إذا ظهر الضمير المنفصل مع فعله فالتفريق بين الماضي والأمر قد زال اللبس بينهما؛ لأن الضمير المنفصل مع الفعل الماضي يكون للغائب وجوباً فنقول: (تَدَخَّرَجْ هو)، أمّا مع فعل الأمر فلا يظهر معه إلا الضمير الدال على المخاطب قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن القول إن المقطع الأخير يختلف بينهما كما سنبينه من خلال الكتابة الصوتية:

ت	الكلمة	المقاطع الصوتية
١	تَدَخَّرَجْ (الماضي)	تَ / دَ / خَ / رَ / جَ
٢	تَدَخَّرَجْ (الأمر)	تَ / دَ / خَ / رَ / جَ

نلاحظ التشابه بين مقاطع الفعلين إلا المقطع الأخير نجد بينهما فرقاً، فالماضي ينتهي بمقطع قصير مفتوح، أمّا الأمر فينتهي بمقطع قصير مغلق، وهذا ما جعل الفعل الماضي يتكون من أربعة مقاطع، والأمر من ثلاثة فقط.

ثانياً: الفرق بين الفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول:

إن الفرق بين البنائين لا خلاف فيه بين الصرفيين مطلقاً وهو واضح عند أهل الاختصاص، بل هو واضح لأدنى من له معرفة بالعربية وأساليبها؛ ولعلّ القارئ يقف على العنوان ليستدرك على فكره بسؤال، هل هناك تداخل بين البنائين يحتاج لقرينة واضحة للتفريق بينهما؟ إن بناء الفعل للفاعل لا يلتبس مطلقاً ببنائه للمفعول في الماضي والمضارع؛ لأن الفعل المبني للمفعول من الفعل الماضي يُضَمُّ به الحرف الأول - إذا كان حرفاً يثبت في الوصل أم الابتداء على السواء - وكسر ما قبل الآخر^(٥) كقولك من: (ضَرَبَ، ضَرِبَ)، والمضارع يُصَاغُ بضمّ أوله وفتح ما قبل الآخر كقولك من: (يُضَرِبُ، يُضْرَبُ)^(٦)، وهذا ينطبق على الفعل المجرد والمزيد^(٧)، أمّا الفعل المبني للفاعل فإن الحرف

الأول منه لا يأتي إلا مفتوحاً^(٨) من الثلاثي، فإذا كان الفعل رباعياً فإن بناء المضارع المبني للفاعل منه يأتي مضموم الأول ولكنه مكسور ما قبل الآخر فلا يلتبس بناؤه بالمبني للمفعول.

بعد هذا الاطناب في بيان الفرق الواضح بين الفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول لا بدّ من الوقوف على ما يُشكل من هذين البناءين، فهناك أفعال جاءت ببنائها للمفعول ودلالاتها للفاعل، فقد عقد اللغويون أبواباً تحت عنوان باب (فعل) بضم الفاء وكسر العين^(٩)، ولابن سيده (ت: ٤٥٨ هـ) أيضاً باباً خصّه بهذه الأفعال بقوله: ((باب ما جاء من الأفعال على صيغة ما لم يُسمِّ فاعله))^(١٠)، فلا بدّ من فكّ الالتباس وإيضاح الفرق بينهما. ورد في الاستعمال اللغوي الأفعال على ثلاثة صور، الأولى: ما يأتي مبنيّاً للفاعل فقط كالأفعال اللازمة كقولنا: (جَلَسَ، وأَكَلَ، ونَامَ ...) وغيرها، والثانية: أفعال متعدية يأتي منها المبني للفاعل والمبني للمفعول كقولك: (ضَرَبَ، وضَرَبَ ...) و(كَتَبَ، وكَتَبَ ...) وغيرها، أما الصورة الثالثة التي تعيننا في هذا المقام فهي: الصورة التي يأتي عليها الفعل مبنيّاً للفاعل ولكنه بصورة المبني للمفعول كقولهم: (جُنَّ الرجلُ)^(١١)، وكقولهم: (عُنَيْتُ بحاجتك)، (نَفَسْتُ المرأةَ)^(١٢)، وقد عُوِّلت بعض هذه الأفعال معاملة الأفعال المبنية للفاعل، فقد رُوِيَ صيغة التعجب منها بقولهم: (ما أَجَنَّهُ)^(١٣)، وهذا شاذّ ممّا لا يقاس عليه^(١٤)، إن الأفعال المبنية للمفعول الملازمة لهذا البناء في الاستعمال اللغوي على ضربين: الأول: ما لا يستعمل إلا على صورة المبني للمفعول كقول العرب: (عُنِيَ، وحَمَّ، جُنَّ، ووَقِصَ ...)، والثاني: ما يستعمل بالبناءين^(١٥) كقولهم: (نَفَسْتُ المرأةَ)^(١٦)، ورُهِيتُ علينا ...) (١٧)، فقد حُكِيَ: (زَهَوْتُ علينا)^(١٨)، وحُكِيَ: (نَفَسْتُ المرأةَ) إذا حاضت^(١٩)، فهذه الأفعال يُشكل ما بينها وبين الأفعال التي تأتي بالبناءين. إذا نظرنا إلى أصل هذه الأفعال وجدناها تتفرّع عن الفعل المبني للفاعل وقد أشار إلى ذلك النحاة في حديثهم عن هذه الأفعال فقد فسّر ابن جني (ت: ٣٩٢ هـ) هذا الباب وغرض إيرادها هو: ذكر الأفعال التي وردت في فصيح الكلام مسندة إلى المفعول لا الفاعل لأجل تخصيصها بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل^(٢٠)، فهذه إشارة صريحة على أن هذه الأفعال التي جاءت بالبناء للمفعول في فصيح الكلام، يدلك هذا على أنها فرع عن الأصل وهو المبني للفاعل؛ لبديل إعراب مرفوعها نائباً عن الفاعل، إلا أن من النحويين من ذهب إلى أن بناء (فعل) أصل قائم بذاته وليس معدولاً من غيره؛ لأن ثمة أفعال لم ينطق بفاعلها نحو: (جُنَّ الرجلُ، وحُنَّ)^(٢١)، فهو بناء كسائر أبنية الأفعال يصار إليه في عدة حالات^(٢٢)، وهذا الذي ذهبوا إليه يتعارض مع ما وضعه العلماء في تقرير أبواب الثلاثي المجرد، فلو كان بناء (فعل) مستقل بذاته كسائر الأبنية لوجب أن يُضاف باب سابع للأبواب الستة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لوجب أن يُعرب مرفوعها فاعلاً لا نائب فاعل، علماً أن من النحويين من يذهب إلى هذا الإعراب تجزؤاً، فإذا جاز أن يُعرب زيدٌ فاعلاً في قولك (ماتَ زيدٌ) لفظاً وهو عارٍ عن الفاعلية وفي أصله مفعول به في المعنى فلا فصل بين (ضَرَبَ زيدٌ) و(ضَرَبَ زيدٌ) في جواز تسميته في الجملتين فاعلاً^(٢٣)، فإذا كان هذا التجزؤ في الأفعال التي تأتي بالصورتين فمن الأولى أن يُعرب مرفوع الأفعال التي جاءت ملازمة لصورة المبني للمفعول فاعلاً، كقولك: (جُنَّ الرجلُ، ونَفَسْتُ المرأةَ، وامتَقَع لونهُ، وعُنَيْتُ بحاجتك، ونَتَجَتِ الشاةُ، ورُكِمَ الرجلُ، ورُهِيتُ علينا ...) وغيرها من هذه الأفعال وهذا ما صرّح به الخضرى (ت: ١٢٨٧ هـ) بقوله: ((اللازم يُبنى للمجهول سماعاً كـ(جُنَّ) فيجعل هذا منه، أو يقال لما لم ينطق به بهذا الأصل كان في حكم اللازم على أن بناءه لذلك صوري فقط، وفي الحقيقة مبني للفاعل مرفوعه فاعل لا نائب))^(٢٤)، فالخضرى يذهب إلى وجوب إعراب مرفوع هذه الأفعال فاعل؛ لأن هذا البناء اللازم للمفعول فيها صوري لا حقيقي، وهذا الذي ذهب إليه الخضرى هو الصواب، فإذا أردنا أن نتأول لهذه الأفعال فاعلاً معنوياً، نحو: (عُنَيْتُ بحاجتك) أن شيئاً دعاني للعناية بها وجب أن نتأول لجميع الأفعال فاعلاً معنوياً للفعل، كقولك: (شَرِبَ زيدٌ ماءً) نستطيع أن نتأول الفاعل هو العطش الذي دعا زيداً لشرب الماء وهكذا بقية الأفعال.

ومما سبق يمكن التقريب بين الأفعال الملازمة لبناء المبني للمفعول صورة وبين الأفعال التي تأتي بالبناءين بالآتي:

١. هذه الأفعال جاءت ملازمة لبناء المفعول وما جاء بالبناءين منها فإنه يأتي لمعنى آخر نحو: (نَفَسْتُ المرأةَ، ونَفَسْتُ) وقد بينا الفرق بينهما.

٢. جميع الأفعال التي جاءت ملازمة لبناء المفعول أفعال لازمة وليس متعدية.

٣. مرفوع هذه الأفعال فاعل حقيقة لا نائب فاعل؛ لأن بناءها صوري فقط لا حقيقي.

ثالثاً: الفرق بين ما جاء على وزن (فَاعِلٌ):

إن ما جاء على وزن (فَاعِلٌ) يأتي بمعنى المشاركة؛ لأن الفاعل يكون مفعولاً به والمفعول به يكون فاعلاً في المعنى وهذا ما أقرّه الصرفيون^(٢٥)، لذا أجاز بعضهم الرفع والنصب فيهما نحو: (خاصم زيدٌ عمرو، وخاصم زيداً عمراً)^(٢٦)، ويُستعمل هذا الوزن لاثنتين فصاعداً نحو: (ضَارَبَ زيدٌ عمراً، وشاتَمَ جعفرٌ بشراً)^(٢٧)، وهذا الوزن يشابه وزن (تَفَاعَلٌ) فمن حيث المعنى واحد، ف(ضَارَبَ زيدٌ عمراً، وتَضَارَبَ زيدٌ وعمراً)^(٢٨)،

كلاهما يأتي بمعنى المشاركة. إن وزن (فَاعَلَ) يأتي لعدة معانٍ، الأول: أن يأتي للمشاركة، وقد أوردنا أمثله، الثاني: يأتي للتكثير كقولك: (صَاعَفْتُ) بمعنى: (فَعَلَ)، الثالث: يأتي بمعنى: (أَفْعَلَ) كقولك: (عَافَكَ اللهُ) بمعنى (أَعْفَاكَ اللهُ) (٢٩)، أما الرابع فلا يأتي لمعنى معين كقولك: (سَافَرْتُ) بمعنى (فَعَلْتُ) (٣٠)، فمن خلال الأمثلة يتبين لنا أن الأفعال التي جاءت على هذا البناء لا يمكن التفريق بينها إلا من جهتين: الأولى: التعدي واللزوم: إذا جاء الفعل متعدياً تحوّل بدلالته إلى أحد المعاني التي أوردناها، فإذا كان لازماً جاء بمعنى (فَعَلَ) فقط كقولك: (سَافَرَ زَيْدٌ) ومما يؤيد صحة ما ذهبنا إليه أن بعض الأفعال تتحوّل بزيادة الألف من التعدي إلى اللزوم نحو: (هَجَرَ، وَهَاجَرَ) فنقول: (هَجَرَ زَيْدٌ المعاصي، وَهَاجَرَ زَيْدٌ)، فإذا كان لازماً نحو: (جَلَسَ زَيْدٌ) فإنه يأتي بمعنى (فَعَلْتُ) لا غير، أما بزيادة الألف فقد تحوّل من اللزوم إلى التعدي نحو: (جَالَسَ زَيْدٌ عمراً) وهذا التحول أعطاه معنى جديداً لم يكن فيه وهو معنى المشاركة. الثانية: السياق: إن أكثر ما يجيء عليه وزن (فَاعَلَ) للمشاركة بين اثنين نحو: (سَابَقَ زَيْدٌ عمراً) و(ضَارَبَ زَيْدٌ عمراً) (٣١)، فإذا كنت الغالب قلت: (فَسَبَقْتُهُ، وَفَضَرَبْتُهُ) (٣٢)، فمن خلال السياق انتقل الفعل من معنى المشاركة إلى معنى المغالبة.

المبحث الثاني فروق بين المشتقات

تتداخل المشتقات في أوزانها نحو صيغة: (فَعِيل) التي تشترك في دلالتها على المبالغة واسم الآلة، وكذلك صيغة: (فَعَالَةٌ)، أما (فُعَال) فتتشترك في دلالتها على المبالغة ووزن من أوزان جموع التكسير، ولكن إزالة الالتباس وإيضاح الفرق بينهما ينحسم من خلال الأمثلة التي ترد على هذه الأوزان، كقولك: (صِدِّيقٌ، وَسِكِّيرٌ) صيغة مبالغة، أما قولك: (سِكِّينٌ) فاسم آلة وكلاهما على وزن (فَعِيل)، وكذلك صيغة (فَعَالَةٌ) يأتي على وزنها صيغة المبالغة نحو: (عَلَّامَةٌ، وَفَهَّامَةٌ) واسم الآلة كقولك: (عَسَّالَةٌ)، أما وزن (فُعَال) فيأتي عليه صيغة من صيغ المبالغة نحو: (كُبَّارٌ)، ويأتي على هذه الصيغة وزن من أوزان جموع التكسير نحو: (حُرَّاسٌ، وَعُمَّالٌ)، فهذه الصيغ يُفَكُّ الالتباس فيها ويظهر الفرق بينها من خلال الأمثلة، ولكن هناك مشتقات تتداخل تحتاج لإيضاح للتفريق بينها.

أولاً: الفرق بين صيغة المبالغة والصفة المشبهة:

اختصت المشتقات بأوزان تفرقها عن بعضها، ولكن هناك أوزان اشتركت فيما بينها في الدلالة على أكثر من مشتق، ومن هذه الأوزان صيغة (فَعِيل، وَفُعُول) اللذان يدلان على صيغة المبالغة نحو: (عَلِيمٌ، وَشُكُورٌ) والصفة المشبهة نحو: (فَصِيحٌ، وَصُبُورٌ)، ومن المعلوم أن الذي يفرق بينهما هو الأصل الذي تصرفت منها هذه المشتقات. يمكن لنا التفريق ما بين الصفة المشبهة وصيغة المبالغة اللتان تأتيان على أوزان متقنة فيما بينها نحو: (فَعِيل، وَفُعُول، وَفَعِل) من ثلاثة أوجه:

الأول: الأصل الذي تُصاغ منه الصفة المشبهة باسم الفاعل هو الفعل اللازم قياساً ولا تُصاغ من المتعدي إلا سماعاً نحو: (رَجِيمٌ، وَعَلِيمٌ) (٣٣)، بل إن من الصرفيين من لم يجز صياغتها من المتعدي مطلقاً فلا تصاغ من المتعدي؛ لتضاد الثبوت (٣٤)، وصياغتها من اللازم تكون وضعاً نحو: (حَسَنٌ، جَمِيلٌ)، ومن المتعدي شذوذاً تكون قصداً نحو: (ضَارِبٌ الأَبِ، ومضروب العبد) فإن اسما الفاعل والمفعول هنا قصد بهما الثبوت فجزياً مجرى الصفة المشبهة وعموماً معاملتها (٣٥)، بذلك هذا على أن اسما الفاعل والمفعول حملا معنى الصفة المشبهة بصيغتيهما؛ لأنهما دلّتا على الثبوت فقط، فمن باب أولى أن يكون هذا في الصفة المشبهة وإن صيغت من الفعل المتعدي، فقصد الثبوت بها حوّلت الفعل من التعدي إلى اللزوم قصداً لا لفظاً، أما صيغة المبالغة فلا تُصاغ إلا من فعل متعدٍ عدا صيغة (فُعَال) فإنها تُصاغ من اللازم والمتعدي، وهذه الصيغة خارج نطاق هذه الدراسة؛ لأنها مختصة بالمبالغة فقط (٣٦).

الثاني: مخالفة الصفة المشبهة لاسم الفاعل من عدة أمور، فالصفة المشبهة لا تُصاغ إلا من الفعل اللازم ولا تكون إلا للحال (٣٧)، وتكون للزمن الماضي المتصل بالحاضر الدائم نحو: (حَسَنٌ الوجة الآن)، فلا يُقال (حَسَنٌ الوجة أمس، أو غداً)، أما اسم الفاعل فيكون لأحد الأزمنة الثلاثة (٣٨)، ومما خالفت به اسم الفاعل أيضاً: أن منصوبها لا يتقدم عليها؛ لأنها فرع عن اسم الفاعل في العمل فلا يجوز: (زَيْدٌ وجهه حَسَنٌ)، بخلاف اسم الفاعل فإنه يجوز تقديم منصوبه عليه فنقول: (زَيْدٌ عمراً ضارِبٌ) (٣٩)، وهذه المخالفات التي أوردناها بين اسم الفاعل والصفة المشبهة هي نفس المخالفات التي تكون بين الصفة المشبهة وصيغة المبالغة؛ لأن صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل وبشروطه (٤٠)، الثالث: إن صيغة (فَعِيل، وَفَعِل) تغلب عليهما دلالة الصفة المشبهة؛ لأنهما تأتيان صيغة مبالغة على قلة (٤١)، فالأخذ بالأكثر أقيس في أن ما جاء على هاتين الصيغتين صفة مشبهة أولى، أما صيغة (فُعُول) للمبالغة نحو: (رَجُلٌ صَبُورٌ، وامرأة صَبُورٌ) فيستوي فيه المذكر والمؤنث سواء بُي من فعل لازم أم متعدٍ؛ لأن الصفة المشبهة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث، فإذا أتى من (فُعُول) ما أُنت بالتاء نحو: (خَلُوبَةٌ) فصفة مشبهة (٤٢)؛ لأن الصفة المشبهة تذكر وتؤنث (٤٣) ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا التداخل بين صيغ المبالغة والصفة المشبهة جرّ بعض

الصرفيين للقول إن ((صيغ المبالغة ترجع عند التحقيق إلى معنى الصفة المشبهة؛ لأن الإكثار من الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس))^(٤٤)، كقوله تعالى: ﴿بَدِيعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] ففي قوله تعالى: (بديع السموات) من باب الصفة المشبهة التي أضيفت إلى منصوبها، وأجاز الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) فيها وجهًا آخر وهو أن يكون (بديع) بمعنى مبدع^(٤٥)، وهذا الوجه يذهب بدلالة الصيغة إلى المبالغة، وصيغ المبالغة في صفات الله عز وجل على المجاز؛ لأن المبالغة تكون في صفات تقبل التفاوت في الزيادة والنقصان، وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك^(٤٦)، ومما سبق يمكن القول: إن ما جاء على هذه الصيغ من صفات الله سبحانه وتعالى صفة مشبهة للمبالغة.

ثانيًا: الفرق بين الصفة المشبهة واسم التفضيل:

تتداخل الصفة المشبهة مع اسم التفضيل في صيغة واحدة لا غير وهي ما جاء على زنة (أفعل) من الصفة المشبهة نحو: (أحمر)، واسم التفضيل نحو: (أفضل)، أما بقية أوزان الصفة المشبهة فلا تتداخل معه. إن التفرقة بينهما يستند إلى المعيارية التي يُصاغ منها اسم التفضيل والصفة المشبهة على هذا الوزن المشترك، فالصفة المشبهة يأتي منها على وزن (أفعل الذي مؤنثه فعلاء) من الألوان والعيوب والحلي قياسًا مطردًا نحو: (أسود، وأبيض، وأصفر، وأحمر، وأحور، وأهيف)^(٤٧)، أما اسم التفضيل – والذي يأتي على وزن (أفعل الذي مؤنثه فعلى) – فلا يُصاغ من الأفعال الدالة على الألوان والعيوب شأنه في ذلك شأن فعل التعجب^(٤٨)، وما ورد من هذه الأفعال اسم تفضيل فشاذ لا يُقاس كقول الراجز^(٤٩):

يَا لَيْتَنِي مِثْلَكَ فِي الْبَيَاضِ أبيض من أخت بَيِّ إباض

وشذوذ امتناع صياغة اسم التفضيل من الأفعال الدالة على الألوان والعيوب والحلي أنها معانٍ ملازمة كالخلق الثابت كاليد والرجل^(٥٠)، أما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٢] فيجوز فيها أن تكون اسم تفضيل؛ لأن الامتناع في الصياغة تكون في العيوب الظاهرة خاصة لا الباطنة، فقوله: أعمى من عمى القلب والبصيرة لا البصر^(٥١)، فالفرق بين ما جاء على وزن (أفعل) صفة المشبهة واسم التفضيل جلي واضح.

ثالثًا: الفرق بين اسم المفعول واسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي:

تتشترك هذه المشتقات في صياغتها من غير الثلاثي بمعيار واحد، فهي تتطوي تحت قاعدة واحدة، وهي: إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر قياسًا مطردًا^(٥٢)، فهذا البناء يصلح للمصدر المفعول والزمان والمكان نحو: (المُدْحَرَج، والمُقَاتِل، والمُحْرَجَم)^(٥٣)، فجميعها بُنيت على اسم المفعول^(٥٤). إن التفرقة بين هذه المشتقات التي تأتي على نمط واحد في صياغتها من الفعل غير الثلاثي من جهتين، الأولى: المعيارية التي يصاغ منها اسم المفعول، فهو لا يُبنى إلا من فعل متعدٍ؛ لأنه جارٍ في صياغته على الفعل المبني للمفعول^(٥٥)، وهذه المعيارية في صياغة اسم المفعول تحدد الفرق بينه وبين المتداخلات معه، فالمصدر الميمي واسم الزمان والمكان مشتقات تُصاغ من الفعل اللازم والمتعدي على السواء، فإذا كان المشتق مصاغًا من فعل لازم استبعدنا أن يكون اسم مفعول؛ لعدم جواز بنائه من الفعل اللازم إلا أن يتعدى بحرف الجر^(٥٦)، نحو: (يُنطَلَقُ به) فقد جاز صياغة اسم المفعول فتقول: (مُنطَلَقُ به) فالجار والمجرور قرينة لفظية تدل على أن المشتق اسم المفعول هذا من جهة، أما من جهة ثانية فإن القرينة اللفظية في السياق التعبيري هي الفيصل في تحديد نوع المشتق نحو: (أُخْرِجْتُهُ فهو مُخْرَجٌ) اسم مفعول، و(اليومُ مُخْرَجٌ حسنٌ) اسم زمان، و(هذا المكانُ مُخْرَجٌ حسنٌ) اسم مكان، و(أُخْرِجْتُهُ مُخْرَجًا) مصدر ميمي^(٥٧)، فقد وردت كلمة (مُخْرَج) على وزن (مُفْعَل) في الجمل الواردة بصيغة واحدة ولكن بدلالات متعددة، ففي الجملة الثانية جاءت اسم زمان؛ لوجود القرينة وهي: (اليوم)، وفي الجملة الثالثة اسم مكان؛ لوجود القرينة وهي: (المكان)، وفي الجملة الرابعة مصدر ميمي؛ لأن (مُخْرَجًا) جاءت مفعولًا مطلقًا مؤكدًا لفعله، وهنا نلاحظ أن الموقع الإعرابي للمشتق هو الذي حدد نوعه، أما في الجملة الأولى فمفعول به؛ لأن الجملة تجرّدت من الفرائن التي تدل على مشتق آخر.

المبحث الثالث فروق بين الأفعال والأسماء

لم يقتصر التداخل بين البنى الصرفية على المشتركات الصيغية ضمن النوع الواحد كما نجده في الأفعال فيما بينها، وكذلك المشتقات فيما بينها أيضًا، بل يتعدى هذا التداخل إلى أن يكون الاشتراك في البنية الصرفية والتداخل بين البنية الفعلية والبنية الاسمية. إن من أوضح الأمثلة التي يمكن لنا الاستدلال بها على صور تداخل البنى الصرفية – التي جاءت على وزن (أفعل) الفعل المضارع الدال على المتكلم، و(تفعل، ويفعل، ويُفعل) – أي: بين الأفعال المضارعة وأسماء الأعلام التي مُنعت من الصرف لعلتي العلمية ووزن الفعل نحو: (أُخْمَدُ،

وتُعْلِب، وَيَعْمُر، وَيَشْكُر، وَيَعْلَى^(٥٨)، وعلى الرَّغم من هذا التداخل إلا أن هناك حدود ومعايير يختص الفعل بها عن الاسم، وكذلك الاسم ينفرد عن الفعل بمميزات تفرق بينهما، ففي حالة الجرّ تكون هذه الكلمات أسماء لا غير نحو: (سَلَمْتُ على يَشْكُر)؛ لأن الجرّ من خصائص الأسماء^(٥٩)، أمّا في حالة الجزم فتكون هذه الكلمات أفعالاً لا غير نحو: (لم يَشْكُرْ زيدٌ عمراً)؛ لأن الجزم من خصائص الأفعال^(٦٠)، فليس لأحدهما نصيب في الآخر، لذا جعلوا الجزم في الفعل نظير الجرّ في الاسم^(٦١)، أمّا في حالة النصب فإن الأفعال المضارعة لا تُنصب إلا أن يسبقها أحد حروف النصب نحو: (لن يَشْكُر) وحروف النصب التي تدخل على الفعل المضارع من الحروف المختصة^(٦٢)، وبما أن هذه الحروف مختصة فهي لا تدخل إلا على الأفعال فما جاء بعدها لا يكون إلا فعلاً، أمّا النصب في اسم العلم فلا يتعدى أن يكون في موضعين، الأول: أن يأتي اسماً لـ(إن)، والثاني مفعولاً به، والفعل لا يصحّ مجيئه في الموضعين، وإذا انتقلنا إلى الرفع فإن المواضع التي يكون اسم العلم فيها مرفوعاً – ممّا جاء على وزن الفعل وغيره – فهي: الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، و(اسم كان وأخواتها)، وليس للفعل نصيب في هذه المواضع مطلقاً، وممّا ورد أنفاً يمكن التفريق بين الفعل والاسم من خلال الموقع الإعرابي للكلمة، فضلاً عن السوابق التي تلحق الكلمة في الحالات الإعرابية.

الذاتة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبيه محمّد، وعلى آله وصحابه أجمعين:

أتوجّح ما آل إليه البحث بأهمّ النتائج في خاتمته، وتتلخص بالآتي:

١. التداخل بين الفعل الماضي والأمر ينحصر في الفعل الرباعي الذي دخلت عليه تاء المطاوعة، نحو: (تَدَخَّرَج) للماضي، و(تَدَخَّرَج) للأمر.

٢. إن الأفعال التي جاءت بصيغة المبني للمجهول في الاستعمال اللغوي، نحو: (عُنِيَ، وَرُهِيَ...) وغيرها بناءً صوري لا حقيقي؛ لأن هذه الأفعال لازمة غير متعدية، وقد اختلف أهل العربية في إعراب مرفوعها، فقد ذهب أكثرهم إلى القول بنائبية المرفوع بعده، وذهب آخرون إلى وجوب إعرابه فاعلاً لا نائباً عنه، وهذا الرأي الذي نميل إليه.

٣. اعتماد التعدي واللزوم في بيان الفروق بين الأفعال، وهذا ما فرقنا به بين ما جاء على وزن (فَاعَل) من الأفعال التي تأتي لدلالة معينة، كالشاركة، والتضعيف، والمغالبة.

٤. يُعدّ السياق من أوضح المعايير التي تفصل وتفرّق بين التداخلات الصرفية؛ لأن السياق يُحكّم به المعنى المراد من الصيغة في الاستعمال اللغوي.

٥. الأصل الاشتقاقي من معايير التفريق بين المشتقات الصرفية؛ لأن الأصل يحدد مكتسبات المشتق التي يمتاز بها عن غيره من بقية المشتقات، وهذا بدا واضحاً في التفريق بين الصفة المشبهة وصيغ المبالغة اللتان تأتيان على وزن واحد، وكذلك بين الصفة المشبهة واسم التفضيل على وزن واحد أيضاً.

٦. القرينة اللفظية من أهمّ المعايير التي تُعتمد في التفريق بين المشتقات، وهذا ما واضح في التفريق بين اسم المفعول واسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي.

٧. الموقع الإعرابي للكلمة وما يتقدمها من سوابق وما يتبعها من لواحق كقيلة لبيان الفروق الصرفية، كما بيناه في التفريق بين الفعل المضارع وأسماء الأعلام الممنوعة من الصرف لعلّي العلمية ووزن الفعل.

الهوامش

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٢٩٩/٤، والمنصف، لابن جني ٢٨/١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي ١٣٢٣/٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه الصفحة نفسها.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ١٥٧/١.

(٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني ٣٤٥/١، والمفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني ٦٧، وشرح المكودي على

الألفية ٩٦، وفتح المتعال على الفصيحة المسماة بلامية الأفعال، للصعيدى ٢٦٣.

- (٦) ينظر: المفتاح في الصرف ٥٧، وشرح المكودي على الألفية ٩٦، وفتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ٢٦٣.
- (٧) ينظر: المفتاح في الصرف ٥٧.
- (٨) ينظر: المصدر نفسه ٥٦.
- (٩) ينظر: الفصيح، لثعلب ٢٦٩-٢٧١، وعمدة الكتاب، للنحاس ٤١٨-٤٢١، وتصحيح الفصيح، لابن درستويه ٩١ ما بعدها، والخصائص، لابن جني ٢١٦/٢ وما بعدها وأسماءه (باب في نقض العادة)، وإسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي ٣٩١/١ وما بعدها، وشرح الفصيح، لابن هشام اللخمي ٧٠ وما بعدها، وتحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، لأبي جعفر الفهري ٣٠٠ وما بعدها.
- (١٠) المخصص، لابن سيده ٤٠١/٤ وما بعدها.
- (١١) ينظر: جمهرة اللغة، لابن دريد ٩٢/١ مادة (جنن).
- (١٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، للعكبري ٢٦٩، ٢٧٣.
- (١٣) ينظر: كتاب سيويه ٩٩/٤، وشرح كتاب سيويه، للسيرافي ٤٧٣/٤، والمحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده ٢١٥/٧ مادة (الجيم والنون).
- (١٤) ينظر: الصحاح، للجوهري ٢٠٩٣/٥ مادة (جنن)، ولسان العرب، لابن منظور ٩٦/١٣ مادة (باب النون فصل الجيم)، وتاج العروس، للزبيدي ٣٧٩/٣٤ مادة (جنن).
- (١٥) ولكنّ بناء المبني للفاعل لم يأتِ إلّا على قلة وندور كما بينا في المتن.
- (١٦) بالبناء لما لم يسمّ فاعله بمعنى ولدته، ينظر: إسفار الفصيح ٤٠٩/١.
- (١٧) ينظر: المخصص ٤٠١/٤.
- (١٨) ينظر: كتاب الألفاظ، لابن السكيت ١١١، والمخصص ٤٠١/٤.
- (١٩) ينظر: تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، لأبي حفص عمر بن خلف النحوي ١٣٥.
- (٢٠) ينظر: الخصائص ٢٢١/٢.
- (٢١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٣٠٩/٤.
- (٢٢) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، للدكتور إبراهيم السامرائي ٩٤.
- (٢٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٣٤٦/١.
- (٢٤) حاشية الخصريّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٧١/٢.
- (٢٥) ينظر: توجيه اللمع، لابن الخباز ١٣٢، وشرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاسترآبادي ١٠٣/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش ١٦٣٠/٤.
- (٢٦) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء ٦٢/٢.
- (٢٧) ينظر: الخصائص ٢٢٤/١.
- (٢٨) ينظر: المنصف ٩٢/١.
- (٢٩) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الاسترآبادي ٢٥٣-٢٥٥، وشرح المفصل ٤٣٩/٤.
- (٣٠) ينظر: المصدران نفسهما.
- (٣١) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف ٦٨/٢.
- (٣٢) ينظر: شرح المفصل ٤٣٩/٤.
- (٣٣) ينظر: شرح المكودي ١٩٤، وجامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني ١٩٢.
- (٣٤) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي ٤٩/١١، وتمهيد القواعد ٢٨١٣/٦، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي ٣٩٦/٤، وهمع الهوامع، للسيوطي ٣٢٨/٣.
- (٣٥) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرّي ٤٨/٢.
- (٣٦) ينظر: النحو الوافي، لعباس حسن ٢٦٠/٣.
- (٣٧) ينظر: شرح المكودي ١٩٤.



- (٣٨) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٤٨/٢.
- (٣٩) ينظر: المصدر نفسه ٤٩/٢.
- (٤٠) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام ١٨٤/٣، وهمع الهوامع ٧٤/٣.
- (٤١) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٨٤/٣.
- (٤٢) ينظر: القياس وصيغ المبالغة، لصالح الدين الزعبلوي ٢٢٦.
- (٤٣) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري ٢٩٣.
- (٤٤) جامع الدروس العربية ١٩٣.
- (٤٥) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين الحنبلي ٤٢٣/٢.
- (٤٦) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤٥٠/٢.
- (٤٧) ينظر: شرح الشافية، لركن الدين الاسترآبادي ٢٨٨/١.
- (٤٨) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك ١١٢٢/٢، والفلاح شرح المراح، لابن كمال باشا ٦٩، والمفصل في صنعة الإعراب ٢٩٧.
- (٤٩) البيت منسوب لرؤبة بن العجاج ولم أعثر عليه في ديوانه، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٢١/١.
- (٥٠) ينظر: شرح المفصل ١٢٥/٤.
- (٥١) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف ٣٤١/١.
- (٥٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٤٤/٢، وهمع الهوامع بشرح جمع الجوامع ٣٢٧/٣.
- (٥٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٣٧٥/١، شرح الشافية، لرضي الدين الاسترآبادي ١٧٤/١، والكناش في فني النحو والصرف ٣٥٣/١، وارتشاف الضرب من لسان العرب ٥٠٠/٢، وشرح مراح الأرواح، لدينقوز ٧٥، والفلاح شرح المراح ٧٨، وجامع الدروس العربية ٢٠٤.
- (٥٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٤٦٨/٤، والخصائص ٣٦٧/١، وشرح المفصل ٦٤-٦٥.
- (٥٥) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف ٣٣١/١.
- (٥٦) ينظر: المصدر نفسه الصفحة نفسها.
- (٥٧) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٣٧٥/١، والكناش في فني النحو والصرف ٣٣٣/١.
- (٥٨) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١٦٥/١، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٤٦٣، واللحة في شرح الملح، لابن الصائغ ٧٦١/٢.
- (٥٩) ينظر: كتاب سيبويه ٩/٣، والأصول في النحو ٧٩، ١٤٦/٢، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٨، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي ٢٧٥/١.
- (٦٠) ينظر: كتاب سيبويه ٩/٣، والأصول في النحو ٤٩/١ و ٤٦/٢، ٧٩.
- (٦١) ينظر: المصدر نفسه ٩/٣.
- (٦٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١١٩٠/٣.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- إسفار الفصيح، لأبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي (ت: ٤٣٣ هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد ابن محمد قشاش، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦ هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت د.ت.
- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦ هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، ودار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.



- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف بن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، د.ط - د.ت.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لأبي حفص عمر بن خلف بن مكّي الصقلي النحوي (ت: ٥٠١هـ) حققه وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، لأبي جعفر شهاب الدين أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف اللغوي (ت: ٦٩١هـ)، تحقيق: د. عبد الملك بن عيضة الثبيتي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هندايوي، دار القلم - دمشق، ودار كنوز إشبيلية، الطبعة الأولى د.ت.
- تصحيح الفصيح وشرحه، لأبي درستويه محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن ابن المرزبان (ت: ٣٤٧هـ)، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- توجيه اللع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - مصر، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله ابن علي المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- حاشية الخصريّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لمحمد بن مصطفى بن حسن الخصريّ الشافعيّ (ت: ١٢٨٧هـ)، شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة السادسة ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى - د.ت.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- شرح التصريح على التوضيح، لزين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهرى، المعروف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة ٢٠١١م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الإستراباذي (ت: ٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لنجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت: ٦٨٦هـ) حققه وضبطه غريبه الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

- شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجباني (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى د.ت.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.
- شرح مراح الأرواح، لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز، أو دنقوز (ت: ٨٥٥هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثالثة ١٣٧٩هـ ١٩٥٩م.
- شرح المفصل للزمخشري، لأبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الموصلية (ت: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح المكودي على الألفية ابن مالك في علمي النحو والصرف، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- عمدة الكتاب، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، لحمد بن محمد الصعدي المالكي (ت: نحو ١٢٥٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- الفصيح، لأبي العباس ثعلب أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني (ت: ٢٩١هـ) تحقيق ودراسة: دكتور عاطف مذكور، دار المعارف، الطبعة الأولى - د.ت.
- الفعل زمانه وأبنيته، للدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- الفلاح شرح المراح، لابن كمال باشا، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثالثة ١٣٧٩هـ ١٩٥٩م.
- القياس وصيغ المبالغة، لصلاح الدين الزعبلوي، بحث منشور في مجلة التراث العربي، تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان ١٢ و ١١ - ١٩٨٣م.
- كتاب الألفاظ، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت (ت: ٢٤٤هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد - العراق، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.
- الكتاب، لأبي بشر سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت: ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري (ت: ٧١١هـ) دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤١٤هـ.
- الملح في شرح الملح، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٠م.
- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م.
- المفتاح في الصرف، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحمّد، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي جار الله القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣ م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنّي النحوي (ت: ٣٩٢هـ) لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري (ت: ٢٤٧هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ ١٩٥٤ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر، د.ط - د.ت.